

أكد مصدر مسئول باللجنة العليا للانتخابات، أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة سوف يصدر مرسوماً في 26 سبتمبر الجاري يحدد فيه مواعيد انتخابات مجلسي الشعب والشورى بصفة نهائية.

وأوضح المصدر في تصريح لوكالة أنباء الشرق الأوسط الليلة، أن اللجنة العليا للانتخابات أرسلت للمجلس العسكري اقتراحاً بأن تجرى انتخابات مجلس الشعب - التي ستم على 3 مراحل كل مرحلة 15 يوماً - اعتباراً من 21 نوفمبر القادم، وكذلك اقتراحاً بأن تجرى انتخابات مجلس الشورى اعتباراً من 22 يناير القادم.

وأكد أن المجلس العسكري هو صاحب القرار النهائي في تحديد تلك المواعيد، وسوف يرسل بشأنها مرسوماً خاصاً.

## اللجنة العليا تقترح على "العسكري" بدء الانتخابات 21 نوفمبر

كشف المستشار عبد المعز إبراهيم، رئيس اللجنة العليا للانتخابات، في تصريح لـ "اليوم السابع"، أن اللجنة تقدمت باقتراح إلى المجلس العسكري الذي يدير شؤون البلاد، بأن تبدأ انتخابات مجلس الشعب في 21 نوفمبر المقبل، وأن تبدأ انتخابات مجلس الشورى 22 يناير، لكن حتى الآن لم يصدر المجلس العسكري مرسوماً بقانون عن موعد الانتخابات سواء الشعب أو الشورى.

وأضاف عبد المعز إبراهيم، أن ذلك يأتي في إطار عمل اللجنة التي ارتأت بأن يكون موعد الانتخابات في أقرب وقت ممكن، وذلك بسبب ما تمر به البلاد من حالة عدم استقرار وتخوف المواطنين من تلك الحالة.

وأوضح عبد المعز بأن الكتلة التصويتية الصحيحة التي يحق لها التصويت من واقع الرقم القومي تقدر بنحو 49 مليوناً و079 تقريباً، وذلك بعد استبعاد 30 ألف من الذين صدرت ضدهم أحكام أو من الذين توفوا خلال الفترة الماضية، وكذلك ممن يعانون من أمراض نفسية والذين تم استبعادهم لتلك الأسباب ولا يحق لهم التصويت في الانتخابات القادمة، مشيراً إلى أن هذه الكتلة التصويتية تمت مراجعتها وتنقيحها بناء على المعلومات التي قامت بتقديمها مصلحة الأمن العام والنيابة العامة للجنة العليا.

فيما كشف مصدر قضائي بأن لجان البت في الطعون المقدمة من المستبعدين للإدلاء بالانتخابات لم تتلق أي طعن خلال الفترة التي أجازها القانون وهي عشرة أيام، وأشارت المصادر إلى أنه حتى الآن لم تحدد المواعيد الانتخابية سواء للشورى أو الشعب بشكل نهائي.

